شهادة الارمن

المؤلف

بروانت باسوكيان

ترجمة

الاب كيشام خاتسريان

١٩٨٥

شهادة الأرمن

المؤلف

يروانت بامبوكيان

ترجمة

الاب كيغام خاتشريان

١٩٨٥

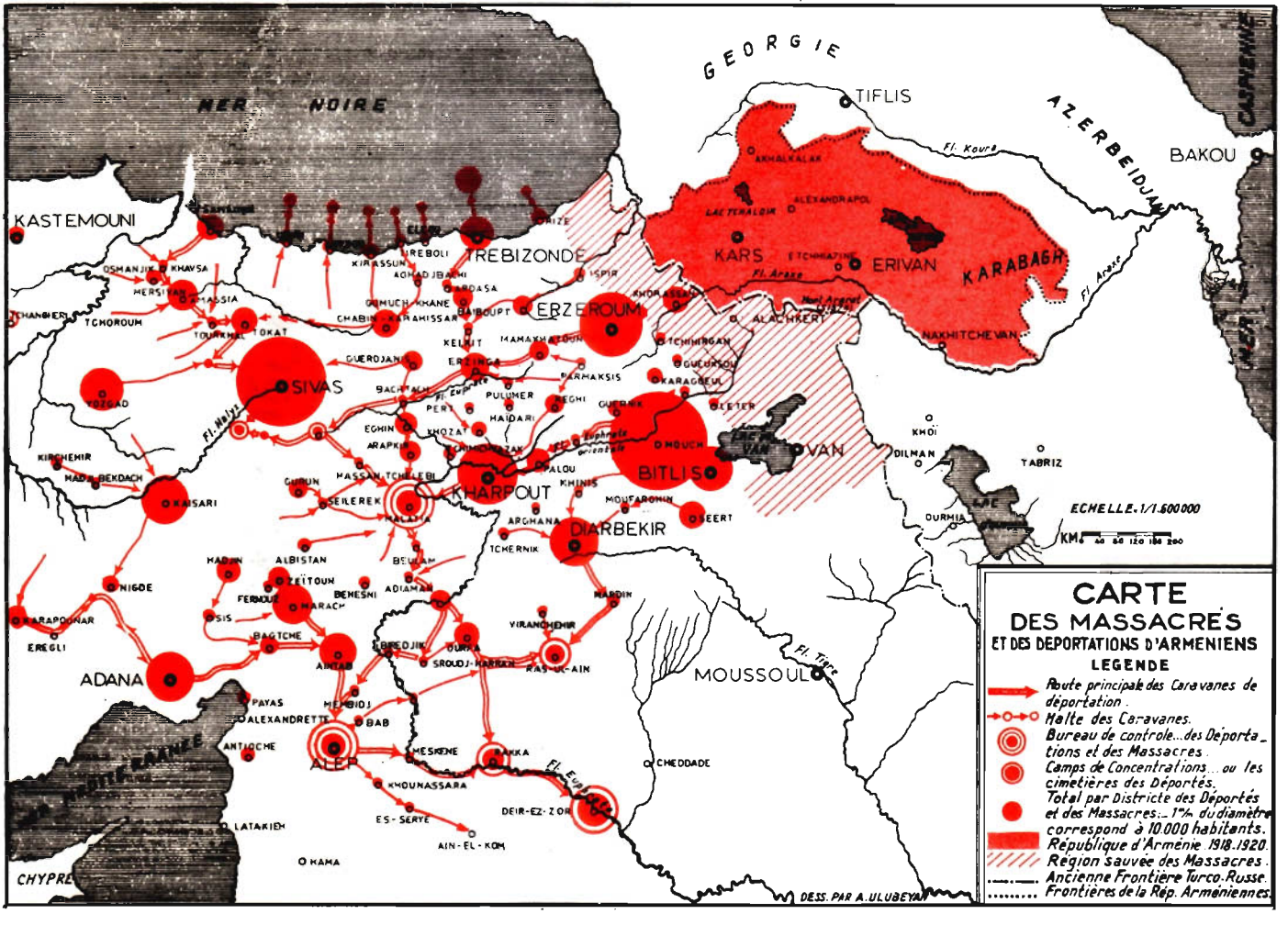
GEORGIE
TIFLIS
AZERBEIDJAN
BAKOU
CASPIENNE
MER NOIRE
KASTEMOUNI
SAMSOUN
TREBIZONDE
ERZEROUM
KARS
ERIVAN
KARABAGH
Fl. Koura
Fl. Araxe
NAKHITCHEVAN
ALACHKERT
SIVAS
BITLIS
KHARPOUT
DIARBEKIR
VAN
MOUSSOUL
ADANA
ALEP
ECHELLE. 1/1.500000
KM 0 40 80 120 160 200
CARTE
DES MASSACRES
ET DES DEPORTATIONS D'ARMENIENS
LEGENDE
Route principale des Caravanes de déportation.
Halte des Caravanes.
Bureau de controle... des Déportations et des Massacres.
Camps de Concentrations... ou les cimetières des Déportés.
Total par Districte des Déportés et des Massacres:- 1°/m du diamètre correspond à 10.000 habitants.
République d'Arménie 1918.1920.
Région sauvée des Massacres.
Ancienne Frontière Turco-Russe.
Frontières de la Rép. Arméniennes.
DESS. PAR A. ULUBEYAN

توطئة

ان سنة ١٩٨٥ تصادف الذكرى السبعين للمجزرة الارمنية، التي شملت الشعب الأرمني بكل طبقاته وفئاته. وهي ذكرى أليمة لأبناء شعب قاسوا ألم جرح عميق ارتكبته يد الشرير في كيانهم الشعبي، وكبدت ليس فقط خسائر في الأرواح وتشتيت الناجين من حرب الابادة في كل أرجاء العالم فحسب، بل قضت على القيم الحضارية والثقافية لهذا الشعب. وبهذه المناسبة، ارتأينا أن نقوم بترجمة هذا الكتيب الذي نشره «يروانت بامبوكيان»، المختص في تاريخ الأرمن المعاصر، بمناسبة الذكرى الستين، وذلك لسببين، اولاً، ان نقدم لاخواننا العرب الوقائع والحقائق التاريخية التي سجلها تاريخ عصرنا عن المجزرة الارمنية. ثانياً، ان نعبر عما يكنه الشعب الأرمني من شكر وامتنان وعرفان بالجميل تجاه الشعب العربي الاصيل المضياف بما ابدى من معاملة طيبة انسانية لأبناء شهداء الأرمن الناجين من الموت، والذين وجدوا في البلدان العربية الينبوع الأول لانبعاثهم.

لقد جرد المؤلف هذا الكتيب من تفاصيل وتدقيق الابحاث العلمية وحصر اهميته باعطاء الجوهر الاساسي للحقيقة بطريقة تجعله في متناول الجميع.

والجيل الجديد، اي ابناء الشهداء، كما في الذكرى الستين للمجزرة الارمنية، كذلك اليوم في الذكرى السبعين، يدرك مدى اهمية هذه الذكرى ويعيش يقظة جديدة يعبر عنها، اولاً بولائه لوصية الشهداء المليون ونصف المليون ولروح تضحيتهم، وثانياً بوعيه لما ارتكب من ظلم بحق الشعب الارمني ومعالجة المجزرة الارمنية بشكل يضمن الاعتراف بها، واسترجاع حقوق الشعب

السرقات والخطف توقفا، لأنه لم يبق أي شيء يستحق السرقة حتى بقايا الألبسة الممزقة.

عند مرور القافلة عبر المدن، لم يكن أحد ليعير إنتباهه الى تلك الكائنات الشبيهة بالأشباح، لأن المنظر أصبح مألوفاً. فَقَدَ الكثيرون منهم رشده وقدرته العقلية قبل أن يصلوا الى المحطة الأخيرة. كما فقد غيرهم البصر والسمع وحتى غريزة الأكل. كانت قافلات النفي كلها تتجه نحو صحاري سوريا والعراق التي خُصِّصَتْ للأرمن ليستقروا فيها مؤقتاً. ولكن كل إجراءات النفي برهنت بأن كل شيء كان مدروساً ليصلوا بالأرمن الى هذه المناطق بأقل عدد ممكن. كل القافلات وصلت الى مكانها محطمة. في أحسن الأحوال، كان نصف أعضاء القافلة يصل الى المراكز كما حصل للقافلة المتوجهة من «خارْبيرت» الى «حلب». فقد كانت هذه القافلة مؤلفة من ٢٥٠٠ شخصاً وصلت الى حلب بـ٦٠٠ شخص. والقافلة المشكلة من مهجري مدينتي «خاربيرت» و«سباسديا» والمؤلفة من ١٨,٠٠٠ شخص، بقي منها فقط ١٥٠ شخصاً، عند وصولها الى حلب، ولكن، مدينة حلب، لم تكن مدينة الخلاص للمهجرين بل كانت نقطة إلتقاء القوافل الآتية من «كيليكيا» و«الأناضول» لتنطلق منها من جديد الى الصحارى للقتل النهائي.

حتى الأشهر الأولى من عام ١٩١٦ تم جلاء وقتل الأرمن في تركيا، ما عدا في المناطق التي وصلها الجيش الروسي، كذلك في اسطنبول وفي تركيا الاوروبية. بعض المناطق الأرمنية مثل «فاسْبوراكان» و«صاصون» و«شابين كاراهيسار» و«أورفا» و«سوديا» (جبل موسى) كشفوا نوايا الحكومة التركية الإجرامية، شاهدوا وسمعوا عن النهاية المأساوية التي تعرض لها أبناء قومهم ولم يبق أمامهم سوى الدفاع عن النفس ليحافظوا على كرامتهم، ومن ثم ليموتوا موت الشرفاء.

من بين تلك المدن، مدينة «سوديا» و«فاسْبوراكان». هذه

المدن لم يصلها كابوس المجازر، ولكن قسماً كبيراً منها، في غربي تركيا لم يتمكن سكانها، او بالأحرى، لم يرغبوا باللجوء الى المقاومة، ليس لأنهم غير جاهزين لها فحسب، كما حاولت الحكومة إقناع الرأي العام عن وجود ثورة ضدها، بل لأنه لم يخطر ببالهم أي نوع من المقاومة او المؤامرة ضد الحكومة. الحركة الثورية في العهد الحميدي، تراجعت في عهد الدستور أمام التعاون الأرمني ـ تركي. ولذلك مسألة تسليح الشعب لم تعد أمراً مهماً. المنظمات الأرمنية كانت تأمل بالوصول الى اتفاقية ثنائية مع «تركيا الفتاة» عن طريق التعاون بالوسائل السلمية والمفاوضات. ولكن الحرب والحالة الناتجة عنها شلّت كل قوة مقاومة عند الأرمن، وذلك لأن الحرب أبعدت عنهم شبابهم أولاً وقادتهم فيما بعد.

الحلقة الأخيرة من مأساة هذا الشعب تمت في صحاري العراق وسوريا حيث جمعت بقايا المهجرين الذين تحولوا الى هياكل وحطام بعد أن فتك بهم الوهن. بدأ برد الشتاء والأوبئة بحصد الأرواح في «دير الزور» و«الرقا» و«رأس العين» وإصلاحية «مسكنة». قسم من الهياكل البشرية، الهاربة من العشائر المتنقلة ومن الموظفين الأتراك لاقوا التعاطف والحماية من الشعب العربي الذي سارع أكثر من مرة الى مساعدة الأرمن المنكوبين. لقد حاول الموظفون العرب قدر استطاعتهم التخفيف من حدة ظلم الأوامر الصارمة الآتية من المركز. وجد بينهم من رفض رفضاً قاطعاً تنفيذ الأوامر معرضاً رتبته ومركزه للخطر. والي حلب السابق «جلال بك» الذي رد برقية «طلعت» بالشكل التالي: «اني والي هذه المنطقة وليس بامكاني أن أكون جلادها»، أقيل وعين مكانه «سامي بك»، الذي بدوره لم ترض أعماله الزعماء في اسطنبول فاستبدل «بمصطفى عبد الخالق بك». آخر حاكم «دير الزور» «سواد بك» جعل من المهجرين بمئات الآلاف موضوع اهتمامه. أعطاهم الخيم ليحتموا تحتها، وأجاز لهم ممارسة التجارة في نطاقها الضيق لكسب قوتهم. وفي وقت قصير، سموا المخيم باسم الحاكم «سواديه». امر «سواد بك» قائم مقام رأس

العين «يوسف ضياء بك» أن يبدي التعاطف والاحسان للمهجرين لديه. ولكن هذا الإنسان النبيل لم يدم طويلاً في منصبه، ففي أواخر عام ١٩١٥ أمر والي حلب الجديد «مصطفى عبد الخالق» «سواد بك» بأن يجر المهجرين في «رأس العين» إلى أقاصي الصحراء، لأن جمع المهجرين هناك بهذا العدد «يتناقض وأهداف الحكومة المقدسة». وجاء جواب «سواد بك» كما يلي: لتهجير الشعب تنقصنا وسائل النقل. اما اذا كانت الغاية المستهدفة هي إبادتهم إنني لا يمكن أن أفعل ذلك ولن أسمح لأحد أن يقوم بذلك. «فاستبدلته الحكومة، استناداً الى تقرير وصل لـ«طلعت باشا» يصف فيه تصرفات «سواد بك» بوال جديد هو «ذكي بك» المشهور بعداوته اللدودة للأرمن، الذي نفذ مجزرة «دير الزور» البشعة المفجعة.

في شهر شباط عام ١٩١٦ دقت ساعة موت مخيم «رأس العين». إثر زيارة «جودث» المسمى بـ«جزار بيتيليس» الملقب بـ«نلبنض الاشكيرد» (هكذا كانوا يسمونه). بعد أن عين والي «أضنه» زار «رأس العين» على الفور في شباط ١٩١٦. أدخل التغييرات في صفوف الموظفين وأتى بالأكراد لتسلّم المناصب الحكومية. وابتداء من شهر آذار حتى شهر حزيران نفى نحو ٥٠,٠٠٠ أرمني بالقافلات باتجاه «شدّاده» لقتلهم على الطريق بوسائل إجرامية لا يعرفها إلا البرابرة. وفي هذا الوقت، بدأت الحكومة سوق نحو نصف مليون أرمني كانوا مجتمعين في سوريا الى «مسكنة» لتجمعهم من بعدها في «دير الزور». في شهر تموز أصبح نحو ٢٠٠,٠٠٠ شخص خارج المدينة. باشر «زكي بي» بسوقهم الى «الموصل» ولكن قبل أن يصلوا الى «شدّاده» لاقوا حتفهم جميعا. السير الشاق المرهق في الصحراء والانقطاع عن الغذاء أباد القسم الأكبر منهم، والذين استطاعوا أن يتحملوا كل هذا، تعرضوا لاعتداءات القبائل المتنقلة. والأشهر المقبلة سجلت مجازر مماثلة في مواقع أخرى في الصحراء التي صارت مقبرة شعب بائس ومتروك لمصيره.

الارمني بوجهيها الانساني والشعبي، التي هي في حقيقة الأمر شيء طبيعي بالنسبة الى الشعوب الرامية الى السلام والعدالة والحرية. لأن اهمال مجزرة كهده، يعني فسح المجال واتاحة الفرصة لمجازر جديدة.

لذا، فالاعتراف بالمجزرة الارمنية واستنكارها هو بحد ذاته خدمة انسانية للبشرية.

٢ تشرين الثاني ١٩٨٥ **الاب كيغام خاتشريان**

تاريخ الشعب الأرمني حافل بالاحتلالات وبالنكبات وبالمجازر بحيث أصبحت من سمات التاريخ الأرمني خاصة حقابته الأخيرة. لكن هذه الدراسة تسلط الضوء على المجزرة الأخيرة فقط، مجزرة ندر مثيلها في التاريخ، خطّطتها السلطات العثمانية ونفّذتها أثناء الحرب العالمية الأولى. لقد صدم هول المجازر الرأي العام العالمي خاصة وإنها ارتكبت في صدر القرن العشرين، قرن التمدن والرقي، وازداد الشعور بالاحباط مع العجز ليس فقط بسبب العجز عن إيقاف إبادة الشعب باكمله بل ايضاً بسبب فشله في فرض العدالة ومعاقبة المجرمين والتعويض على ضحايا المجازر.

سبعون سنة مضت على تلك الأيام الرهيبة المفجعة، والشعب الأرمني بأجمله ما زال يحيي ذكرى أولئك الشهداء المليون ونصف المليون. والذكرى تحمل في طياتها سؤال مؤلم طالما يطرحه كل ارمني.

لماذا وكيف تمت تلك المجازر الرهيبة؟

إن تزايد الاضطهادات ضد الأرمن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان سبباً لدفع بطريرك الأرمن في حينه، في اسطنبول، بأن يضاعف حذره وسهره على سلامة وامن أبناء رعاياه الارمن في الأقاليم الداخلية للمملكة العثمانية، وبأن يندد خاصة بالممارسات غير الشرعية من قبل الموظفين الأتراك، وهجمات القبائل الكردية على المدن والقرى الأرمنية. أما الوعود التي عرضها السلاطين العثمانيون السابقون، لتحقيق مشروع الإصلاحات في المملكة، فقد كانت إما تفتقد الى الجدية وإما كانت محاولات فاشلة منذ اللحظة الاولى.

وشيئاً فشيئاً توصل الرأي العام الأرمني والأجنبي الى القناعة التالية: أن البنية العثمانية ليست قادرة على القيام بإصلاح ذاتها ولا هي قادرة على متابعة سيرها مع دول العالم المتحضر. ومن هذا

الموقف بالذات نشأت نزعة انفصالية عند بعض الشعوب في المملكة العثمانية، أما الأرمن فقد أدركوا أن تحسين أوضاعهم لا يمكن أن تتحقق إلا بضغط من الدول الاوروبية الكبرى، التي، ومنذ فترة ليست بقصيرة، ضعف تأثيرها على شؤون الدولة التركية الخارجية والداخلية. ولقد اعتبرت الحرب الروسية ـ التركية (١٨٧٧ـ١٩٧٨)، اللحظة المناسبة بعرض القضية الارمنية، أمام المجالس السياسية العالمية والتي كان يقصدها الأرمن طلباً للإستقلال، أقله حكم ذاتي اداري. والواقع أن هذا الطلب لم يتوخ أبعد من مساواة الغير المسلمين بالاتراك المسلمين من ناحية الحقوق والواجبات. لكن مصير هذا الطلب كان الرفض.

إزاء الضغوطات الأوروبية تعهدت السلطنة العثمانية بموجب المادة ٦١ من معاهدة برلين بإدخال التعديلات والإصلاحات في الأقاليم الأرمنية، وإعلام الدول الست عن التقدم في ذلك الصدد. لكن حتى إندلاع الحرب العالمية الأولى، اي عندما كانت أرمينيا الغربية تحت سيطرة العثمانيين، بقي مصير القضية الأرمنية محصوراً في اتفاقية برلين، لأن الدولة التركية لم تتخذ اية خطوة لتنفيذ ما تعهدت به، بل بالعكس، انتهز السلطان عبد الحميد الثاني الخلافات الدائرة بين الدول الكبرى وتبنى سياسة اضطهادية مدروسة، مخطط لها مسبقاً ضد الأرمن. الأكراد من جهة، والتعصب الديني التركي من جهة أخرى، أصبحا أفضل سلاح في يد السلطان لضمان نجاح سياسته الجديدة. وبواسطة هذين السلاحين، استطاع السلطان عبد الحميد الثاني، طيلة ثلاث وثلاثين سنة الضغط على الشعوب الرازحة تحت الحكم التركي. ولكن، ورغم ضغطه على هذه الشعوب، ما عدا الشعب التركي، فإن سياسة السلطان عبد الحميد الثاني لم تأتِ بنتيجة خيِّرة للبلاد. فلقد ثارت الشعوب البلقانية، واضطرب العالم العربي المسلم حيال سياسة السلطان. والأرمن الذين أسيء استغلال طاعتهم وولائهم من قبل السلطان والدول الاوروبية، استيقظوا من سكونهم الطويل وانتهجوا

سياسة «المغرفة الحديدية»(*). وعلى هذا الأساس، تألفت الأحزاب الثورية التي اهتمت بتدريب الجيل الطالع من الشبان الأرمن في الأقاليم الداخلية، للدفاع عن النفس. ولكن السلطان عبد الحميد الثاني، ازداد شراسة، واستشاط غضباً على الأرمن في الأقاليم غير المحمية. سلّح الأكراد، واستفاد من خلافات الدول الأوروبية فيما بينها من جهة ومن غضّ نظر بعض هذه الدول عن أعماله من جهة أخرى، ثم أمر بتنفيذ مجزرة في اقليم «صاصون» عام ١٨٩٤ خاصة، وفي كل المدن الأرمنية في ١٨٩٥ و١٨٩٦ عامة. حينها سقط أكثر من مئتي الف ضحية. هذا فضلاً عن أن اللجنة الدولية المشرفة على تنفيذ مشروع الاصلاحات في الأقاليم الأرمنية اثبتت في تقرير لها ضلوع الدولة التركية في هذه المجازر البربرية. لكن المصالح الدولية ساعدت عبد الحميد الثاني وظل «السلطان الأحمر» دون عقاب.

كل هذه الأحداث التي سُجلت على عتبة القرن العشرين، أفسحت في المجال لتتوضح القضية الأرمنية أمام الرأي العام الدّولي، بكل وجهاتها المأساوية. ولكن رغم ذلك، فشلت السياسة الأوروبية في الوصول إلى اتفاقية نهائية حول مشروع الاصلاحات، ومن ثم في فرضها على الدولة التركية. وفي ظلّ وضع كهذا، ومع الأخذ بعين الاعتبار، عجز وضعف التدخّلات والوساطات الخارجية ضاعفت الاحزاب الثورية الأرمنية وخاصة حزب الطاشناق نشاطاتها لتسليح الشعب ولوضع خطط لحماية الشعب في المدن، على أسس متينة وقوية. لقد أحرزت هذه المنظمة الثورية (حزب الطاشناق) نتائج ملموسة في مدن «صاصون»، «دارون»، «فاسبوراكان»، حيث

(*) المغرفة الحديدية هي عبارة استعملها البطريرك مكرديج خريميان الملقب بـ«أب الأرمن» إثر رجوعه من مؤتمر برلين (١٨٧٨). لقد شبه المؤتمر في عظته بـ«حلّة هريسا» وكل من كان يحمل مغرفة حديدية أخذ حصته من الهريسا وذهب بسلام. المغرفة الحديدية هنا هي كناية عن السيف والسلاح.

ضبط الفدائيون الأرمن بعملياتهم **البطولية الهجمات الكردية على** الأرمن، وأجبروا إلدولة التركية الى اللجوء الى الرزانة والتعقل في قراراتها وتصرفاتها تجاه الشعب الأرمني.

والطبقة المثقفة من الشعب التركي بدورها لم تعد تطيق النظام الحميدي. اما الحركة المعارضة للحكم السلطاني فكانت تقوى وتترسخ عند الشخصيات المنفية او الهاربة التي وجدت ملجأ لها في أوروبا. تلك الشخصيات التي كان لها من يشاطر أفكارها بين ضباط الأتراك، حاولت تشكيل جبهة من الشعوب المعارضة ضد النظام الحاكم، بهدف إسقاط السلطان عبد الحميد الثاني واعلان الحكم الجمهوري في اسطنبول.

منظمة «تركيا الفتاة» هذه التي سمّوها فيما بعد بـ«الإتحاد والترقي» لاقت ترحيباً واسعاً لدى أوساط عناصر الجيش التركي في تسالونيكي. وهذا الجيش بالذات هو الذي زحف على اسطنبول في ٨ تموز من عام ١٩٠٨، فسارع السلطان لإعادة العمل بالدستور، واعتبرت هذه من إحدى الانتصارات للحركة التحررية التي استقبلتها الشعوب في تركيا بابتهاج وأمل. أطلق سراح السجناء السياسيين، فرجع المنفيون الى الوطن، ووضع الفدائيون السلاح ارضاً وتركوا مخابئهم في الجبال. وقد التقت مختلف فئات الشعب في السلطنة: الأتراك، واليونان، والأرمن، التقوا في الشارع وتبادلوا القبلات الأخوية، رُفعت الرقابة عن الصحف، واسترجع الناس حرية التعبير عن رأيهم وايمانهم. ولكن ثورة «تركيا الفتاة» هذه، تعرضت لأول أزمة لها في نيسان من عام ١٩٠٩ عندما سلّح السلطان العناصر المتعصبة الرجعية الذين لم ترضيهم التغييرات والتعديلات الأخيرة. هؤلاء، وبمساندة بعض أفراد الجيش نجحوا في الاستيلاء على الحكم. عندها زحف الجيش التركي في تسالونيكي مرة ثانية على إسطنبول وأجبر السلطان عبد الحميد الثاني على التخلي عن عرشه وأصبح زمام الحكم في يد الاتحاديين.

وعلى أثر هذه التقلبات والتطورات الامنية والثورات المضادة، دفع الشعب الأرمني مرة أخرى ضريبة دمه عندما سقط له ثلاثين ألف ضحية في «أضنه» و«كيليكيا».

لم يستمر الفرح بالفترة الدستورية طويلاً، ليس لأن الرجعية التركية لم تُقهر فحسب، بل لأن «تركيا الفتاة» لم تَرُد او لم تستطع ان تضع نظام حكم على أسس حديثة تقوم على الاعتراف بأدنى الحقوق القومية لشعوب السلطنة. فـ«تركيا الفتاة» بدورها أصيبت بداء أسلافها، اي حصر امتيازات الشعب التركي دون باقي القوميات. هذا الموقف بالذات شجع الحركة الانفصالية عند باقي الشعوب. «تركيا الفتاة» المتمسكة بزمام الحكم أوصلت التعصبية القومية ـ في مفهومها الضيق ـ الى حِدّتها بتنفيذ سياسة صهر الشعوب في بوتقة الشعب التركي، اي سياسة التتريك الشامل المعروف بالبانطورانية. وهو حلم لم ينجح في تحقيقه الحكم السلطاني طوال خمسة قرون، ولكي يبلغوا هدفهم، ظلموا واعتدوا حتى على الشعوب الاسلامية التي ثارت في اليمن وفلسطين والعراق. وكانت نتيجة هذه السياسة الطاغية تأخير تنفيذ مشروع الاصلاحات في البلدان البلقانية التي رفعت السلاح مجدداً بغية إنقاذ الشعوب المتجانسة لها دينياً وقومياً. وبعدما خرجت تركيا خاسرة من الحرب البلقانية وبدل ان تتزن وتتعقل واصلت مجازفتها في بسط الحركة البانطورانية على كل شبر من أراضي الدولة التركية.

من بين الشعوب القاطنة في تركيا العثمانية، الشعب الأرمني وحده، ظل متمثلاً بالدستور، وراح يتعاون مع «تركيا الفتاة» بنيّة صادقة من أجل تشكيل حكومة جديدة متمدنة ومتحضرة، آملاً بأن يحصل كل شعب على كامل حقوقه الادارية المحلية لتنظيم حياته القومية والثقافية والاقتصادية. لقد خابت كل الآمال، ومشروع الاصلاحات بقي حرفاً ميتاً لا فاعلية له. الموظفون الأتراك واصلوا عملياتهم التعسفية على الشعب الأرمني بتعاون مع القبائل الكردية

دون هوادة ودون صدور أي امر بالتوقف عن هذه الأعمال في الحكومة التركية.

وفي ظل هذه الأوضاع الصعبة، عمد الأرمن في القسم الشرقي في البلاد والقسم الغربي، بمؤازرة كاثوليكوسه في «ايتشميادزين» وبطريركه في إسطنبول الى التوجه الى الدول الأوروبية لتضغط على تركيا بغية تنفيذ الحد الأدنى من التعديلات الموعودة بها في المادة ٦١ لإتفاقية برلين.

روسيا، انكلترا وفرنسا، دعموا مطالب الأرمن ضد ألمانيا التي بدأ نفوذها يكبر في السنوات الأخيرة في دوائر السلطنة وبصفتها حامية «تركيا الفتاة»، نجحت بتعديل أشياء كثيرة من مشروع الإصلاحات المعروضة حتى الثامن من شباط من عام ١٩١٤، حيث وقعت اتفاقية روسيا ـ تركيا (المانيا). وبموجب هذه الاتفاقية تحولت المحافظات الشرقية السبع السابقة الى قسمين كبيرين مع مركزين لها في «فان» و«أرضروم». وكان لكل من هاتين المنطقتين مراقباً اوروبياً عاماً، مهمته مراقبة تصرفات الموظفين الاتراك والأعمال الادارية وتطبيق العدالة. وكانت ستؤسس مجالس نيابية محلية وستنظم دوائر الشرطة والأمن العام، وسيشترك فيها الأرمن بالتساوي مع المسلمين أو حسب عددهم نسبة للعدد العام. المراقبان كانا: «هوف» (HOFF) النروجي و«فَسْدَنَنْك» (Westenenk) الهولندي.

وصل أحدهما الى مركزه في «فان» قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى. اما الحكومة التركية التي كانت متضايقة لقدوم المراقبين والتي كانت قد وافقت رغماً عنها، فقد استفادت من الوضع الحربي واعادت المراقب الى بلاده.

في اوائل آب من عام ١٩١٤، كانت اوروبا تشتعل بنيران الحرب العالمية. المانيا، النمسا والمجر من جهة، انكلترا، روسيا وفرنسا من جهة أخرى مع حلفائهم الصغار تحالفوا على ساحة القتال. تركيا التي كانت ما تزال بعيدة عن الحرب، أعلنت تعبئة

عسكرية عامة. وما من شك ان رؤساء الأتراك كانوا على يقين بان تركيا ستدخل الحرب الى جانب المانيا. في بدء العام ١٩١٣ كان الجنرال الألماني «شلّندورف» (Von Schellendorf) رئيساً لأركان الجيش التركي، فضلاً عن ان عدداً كبيراً من ضباط الألمان كانوا يهتمون بتدريب الجيش التركي على استعمال الأسلحة الألمانية.

كان الأتراك واثقين من فوز الألمان في الحرب، لذلك كانوا يفكرون بأن الحرب هي الفرصة الوحيدة لتحقيق حلمهم العزيز بقوة السلاح وبمساعدة المانيا، ألا وهو ازالة الحاجز الروسي الذي يفصل الأتراك عن أشقائهم التتر والتركمان والأزبك والخازار. اما الغاية الحقيقية من ازالة هذا الحاجز فكانت تأسيس المملكة الطورانية الممتدة من اسطنبول وصولاً حتى آسيا الوسطى. والفكرة التي تتمحور عليها المملكة لها طابع قومي اكثر منها ديني. لقد سبق أن أعلن عن هذه الفكرة وبدار الحديث عنها بالكلام والقلم عبر الشعراء وعملاء الأتراك الذين مدحوا العقيدة الطورانية.

والآن، حان الوقت للمضي في العمل. كان الأرمن بالنسبة لـ«تركيا الفتاة» يشكلون أحد أكبر الموانع التي تعرقل تحقيق سياسة التتريك الشامل، خاصة ان ما من صلة دينية او شعبية او حضارية تربط الأرمن بالاتراك، وكل هذا ممكن ان يحدث صعوبات جمة. وهذه التساؤلات كانت هدف زيارة اثنين من الاتحاديين، «بهاء الدين شاكر» و«ناجي بك»، في مطلع الحرب ١٩١٤، مدينة «أرضروم»، قُبيل انتهاء الاجتماع العام الثامن لحزب الطاشناق وعرضا على الحزب الاقتراحات التالية:

١ ـ تشكيل وحدات مسلحة من المتطوعين الأرمن لمحاربة الروس.

٢ ـ القيام بعمليات مضادة للروس في «انترقوقاز»، وإضرام نار الثورة بهدف طعن الجيش الروسي في الظهر.

٣ ـ توحيد صفوف الأرمن في الخارج، والتعاون مع الأتراك.

وحسب تأكيد رؤساء «الاتحاد والترقي»، ان الشعوب «انترقوقاز» مثل الجيورجيين والتتر، وافقوا على هذه الخطة، اي انه لم يبقَ سوى الأرمن ليوافقوا عليها، خاصة وإن الحكومة التركية وعدت الأرمن بعد انتهاء الحرب، بإنشاء دولة أرمنية ذات استقلال ذاتي على جزء من الأراضي الأرمنية الواقعة تحت انتداب الروسي والتركي. لقد حاول حزب الطاشناق إفهام «الاتحاد» بان من مصلحة تركيا أن تلتزم موقفاً حيادياً، وأن تتحاشى المشاركة في الحرب، والتي في آخر المطاف ليست سوى ضرراً للمملكة. لكن، اذا قرر الاتحاديون الاشتراك في الحرب، فإن الأرمن بأكملهم حاضرون للقيام بواجباتهم العسكرية والوطنية تجاه الجيش والوطن التركي والوطن على أكمل وجه. اما فيما يختص بالأرمن في القوقاز، فحزب الطاشناق لا يملك حق التحدث بإسمهم، ملفتاً انتباه «الاتحاد» بأن الموقف السلبي الذي أبداه تجاه القضية الأرمنية لا يجعله يستحق تعاطف الأرمن في «القوقاز». طبعاً هذا الجواب لم يرضِ مندوبا «الاتحاد» اللذان رجعا غاضبين مرددين القول بأن الأرمن سيدفعون الثمن غالياً لقاء رفضهم الانضمام الى ثوار القوقاز.

وإذ بالتهديدات توضع موضع التطبيق. إذ قُبيل اعلان الحرب، بدأت منذ شهر آب وشهر أيلول تصل إلى بطريركية الأرمن في إسطنبول أخبار الإعتداءات المتنوعة على الأقاليم الأرمنية الداخلية، مثل السلب والنهب ومصادرة الأملاك، والهجمات والاتهامات ضد الأرمن. ولقد كثُرت الاحتجاجات والشكاوى بعد دخول تركيا الحرب في اواخر تشرين الأول. وحالة الأرمن كانت تزداد سوءاً في الأقاليم الداخلية وكانت تقود الى الشكوك بأن ثمة مؤامرة ضد الأرمن قيد التحضير. ولكن خطورة الذي سيحصل لم يتكهنه احد.

ورغم ذلك تجاوب الأرمن مع أمر التعبئة العسكرية العامة في شهر آب. قبل إعلان الدستور لم يكن يحق الإلتحاق بالجيش سوى

أبناء الأتراك وحدهم. لذلك كل الذين كانوا قد تجاوزوا العمر الخاص بالخدمة العسكرية، قبل اصدار القانون الجديد، حُق لهم دفع مبلغ من المال بدلاً من الخدمة العسكرية. ولكن بعد فترة قصيرة وبموجب قانون جديد صدر أمر من الحكومة بتنفيذ التجنيد الإجباري بكل الذين يتراوح اعمارهم بين الثامنة عشرة والخمسين من العمر؛ وشمل القانون الذين دفعوا بدل الخدمة العسكرية ايضاً. بدأت الحكومة تشرف على مصادرة املاك القرويين، مثل الحيوانات والمواشي، والمؤن السنوية ووسائل النقل. اما الرجال فقد سيقوا الى الجيش ليعملوا في ورشاته. الرجال بالمئات والألوف إقتيدوا ليعملوا في اشغال متعددة على الجبهات. وفي المدن، أفرغت حوانيت الأرمن من بضائعها، سُلبت من الأغنياء مبالغ طائلة، جُمعت هذه المصادرات بما فيها الأموال بحجة أنها «هدية» للجيش، ولم تكن سوى سرقة. وعملية السلب الرسمية هذه، شارك فيها موظفو الحكومة وافراد الجيش والاغاوات والبكاوات الأكراد حتى القرويون البسطاء والمدنيون. شيئاً فشيئاً، بدأ يتضح بأن كل هذه الضرائب والمعاملة الخشنة، التي أعفي منها الشعب التركي كانت من نصيب الشعب الأرمني فقط.

أرادت الحكومة التركية ان تعطي الحرب طابعاً دينياً، ومن أجل ذلك حصل أعضاء «الاتحاد» على مصادقة السلطان «رشاد» لإعلان «الجهاد الاسلامي المقدس»، ينادي به السلطان «رشاد» بصفته خليفة المسلمين العام، يدعو كل المسلمين الى المشاركة في هذه الحرب المقدسة ضد الدول المسيحية. اذاع الشيوخ والأئمة في الجوامع إعلانات وبيانات مماثلة من شأنها تحريض الإسلام ضد المسيحيين، ويعدونهم بالسعادة السماوية. من بين كل هذه الإعلانات والبيانات، أفظعها كان ذلك الكتيب المطبوع باللغة العربية حيث جاءت فيه ارشادات ووسائل مدققة عن هذه الحرب المقدسة وصف فيه وضع الاسلام في آسيا وافريقيا الذين يتعذبون

تحت نير الظالمين اخصام الله، المسيحيين، متعرضين للعذاب والسلب والنهب.

وقد جاء في هذا الكتيب الذي اعده الألمان: «كونوا على يقين تام بأن هدر وسفك دماء الكافرين ما عدا الحلفاء (اي الألمان والنمساويون) الذين وعدناهم بالحماية لا عقاب عليه... وعلى كل مسلم اينما وجد وفي اي زاوية كان في العالم ان يقسموا قسماً رسمياً بأنه سيقتل ثلاث او أربع مسيحيين على الأقل، وكل الذين يطيعون هذه الأوامر يتخلصون من هول الدينونية في اليوم الأخير، ويكون ثوابهم الخلود في النعيم».

كان الجيش والحكومة سيتوليان ما خُصص لهما من مهمة. اما الشعب فكانت مهمته زرع بذور البغض ضد المسيحيين ليذهب بعدها مع المرتزقة لإبادتهم.

فكرة «الجهاد» هذه كانت من تصميم وتنسيق الألمان الذين كانوا يفكرون أنهم بإثارتهم التعصب الديني في العالم الاسلامي سيضمنون النجاح لمجابهة نحو ثلاثمئة مليون مسلم ضد انكلترا وفرنسا وروسيا. بالطبع فشلت تلك الخطة لأن العرب، كما باقي الشعوب في آسيا وافريقيا لم يستجيبوا الى نداء الخليفة للمشاركة في «الجهاد». غير أن العاصفة هبت على الشعب الأرمني.

ماذا كان يعمل رؤساء هذا الشعب؟

إن ميول الشعب التركي والحكومة التركية، كما الوشوشات المتسربة هنا وهناك والأخبار والمعلومات المنصبة من الاقاليم تنبه باقتراب حدوث نكبة خطيرة. ولكن هذه النكبة والوسائل التي وُضعت من اجل الحد منها ما تزال غامضة. ففي هذه الأوضاع الصعبة، تشاورت اللجان المركزية للبطريركية والمنظمات الأخرى طويلاً، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالة الدقيقة الناجمة عن الحرب واصدرت في النهاية أمراً للمدن وللأقاليم الأرمنية بأخذ الحيطة والحذر والتسلح بالصبر وعدم إعطاء اي مجال لنشوء اي نوع من

إثارة الفتنة والتحريض بين المسلمين، وإنهاء المشاجرات والاشتباكات بطرق سلمية وبغض النظر عن الظلم والاستفزازات لأنهم رضوا بالسيّء ليتفادوا الأسوأ... بعثت البطريركية ببرقيات ومنشورات الى كافة المطرانيات التابعة لها تنصح فيها التعاضد والتعاون مع السلطات المحلية. وبما أن الشعب الأرمني «هو جزء لا يتجزأ من الأمة العثمانية» كما ثبت، ولأنه كان لهذا الشعب دور على مر الأجيال فلن يتردد عن القيام بواجباته العسكرية والمدنية على أتم وجه».

كلمات البطريرك زاوين هذه تركت اثراً كبيراً في نفس «احمد صدقي بك» الذي كتب بدوره في جريدة «تركيا الفتاة» ما يلي: **«أقوال هذا الراعي المحترم تشكل الأسس القويمة للأصول العثمانية»**.

وبدورها قامت الجمعيات الشعبية الأرمنية ببعض النشاطات الاجتماعية لمد يد المساعدة للحكومة والجيش. وُضِع مستشفى «المخلّص» تحت تصرف الحكومة للإعتناء بجرحى جبهة الدردنيل، ومن ثم إستأنفت «الجمعية الطبية الأرمنية» في اسطنبول إعطاء دروس في التمريض والاسعافات الأولية، ومن أهم الأطباء الذين ساهموا واشرفوا على الدراسة، الدكتوران «طوركوميان» و«روبين سيفاك». كما في المدن كذلك في الأقاليم والقرى حيث كان الأرمن يفتحون المستشفيات ويؤسسون جمعيات خيرية لتعتني بالفقراء وكانوا يجمعون المال والثياب وكل ذلك لمساعدة الجيش.

ولكن هذه النشاطات والمساعدات لم تكف لتهدئة الأوضاع فقد واصلت الحكومة التركية معاملتها السيئة للأرمن. ومن الأقاليم كانت تصل الأخبار عن السرقات والجرائم التي أصبحت تتزايد شيئاً فشيئاً. وقد قُتل المطران «ساهاك اوداباشيان» أسقف «يرزنكا» بأمر من الحكومة وهو بطريق سفره. وبالمقابل كانت تدور أخبار عن تهجير الأرمن من الأقاليم. أصبحت الحكومة تراقب المطبوعات والمراسلات، مراقبة خاصة بالحالات الحربية حتى طالت المسافرين

والمارّة على الطرقات. قُطعت الإتصالات والمراسلات بين اسطنبول والاقاليم. وسط هذه المراقبة، نجح الكاثوليكوس «ساهاك الثاني» بإبلاغ البطريركية في إسطنبول في أواسط شهر آذار معلومات اثبتتها مصادر اكيدة تفيد بإجلاء الأرمن من ديارهم. فيما كانت الحكومة تحاول التملّص من الاجابة على الأسئلة الموجهة إليها وتبديد الشكوك.

أما سفير المانيا في اسطنبول فقد طمأن بال البطريرك بقوله: «طالما المانيا حليفة لتركيا، لا يحق لأي مسيحي أن يرتعب. إطمئنوا كل الإطمئنان، بأنه لن ينزف أنف ارمني واحد لا هنا ولا في الأقاليم».

هو بنفسه كان يُلهي الأرمن بمشاريع لتشكيل لجان هدفها تعزيز الحركة المعادية للروس بينما كان على علم بمشاريع ومخططات الإبادة والتهجير التي ظهرت بوادرها في المدن والقرى الأرمنية. في أعقاب هذه الأحداث، اي عندما حكم على عشرين عنصر من عناصر «حزب الهنتشاك» بالموت شنقاً في إسطنبول، وتعرضت بيوت الأرمن للمداهمات بحجة التفتيش عن السلاح، وكان الموظفون والشرطة الأرمن يُسرحون من العمل، والجنود الأرمن يُتهمون بالخيانة ويُجردون من السلاح رغم الشهادة الايجابية لوزير الدفاع «انور باشا»(*).

(*) في شباط ١٩١٥ رجع «انور باشا» الى اسطنبول بعد معركة فاشلة على الجبهة القوقازية. وأثناء زيارة البطريرك «زاوين» للباشا مرحباً بقدومه، وصف «انور باشا» لغبطته بسالة الجنود الأرمن الذين حاربوا بشجاعة وولاء يحتذى بهما، وذكر اسم شخص ارمني هو «اوهانس تشاويش» الذي بفضله وبفضل رفاقه نجا هو وضباطه من موت حتمي. وبالمناسبة سمح الباشا لغبطته بنشر الرسالة التي بعثها الأرمن الى المطران في «كونيا»، في الصحف حيث يذكر الباشا: «حارب الجنود الأرمن في الجيش العثماني على الجبهة بموجب الضمير والوجدان متممين واجباتهم على أكمل وجه. وهذه ظاهرة أشهد عليها، لأني شاهدتها بأم عيني. لذا اطلب منكم إبلاغ الشعب الأرمني مدى شعوري وفرحي وتقديري لأبنائه المعروفين بولائهم وبتضحياتهم للحكومة السلطانية».

ومع ورود الأخبار **المفجعة عن المجازر في الأقاليم الأرمنية**، وإستفسار غبطة البطريرك والسلطات الشعبية الأرمنية، الحكومة عن الذي يَحْصَل كان رد الصدر الأعظم «سعيد سليم باشا» ووزير الدفاع «أنور باشا» ووزير الداخلية «طلعت باشا» بالنفي القاطع لهذه الاحداث.

هذه المرحلة تلاها تنفيذ خطة إبادة وتهجير الأرمن بخطوتها العريضة بالطريقة نفسها التي وردت في مذكراته، احد أعضاء اللجنة المركزية لحزب الاتحاد والترقي الاستاذ «مَوْلانَذادَه رفعت». ومن المعروف ان «رفعت» اشترك في اجتماع عقد في اوائل عام ١٩١٥ حيث راجع المجتمعون مشروع ابادة الارمن المقرر في اجتماعات سابقة.

ومن ثم، وُضع قرار اللجنة المركزية تحت تصرف الهيئة التنفيذية المؤلفة من السادة: الدكتور «ناظم»، الدكتور «بهاء الدين شاكر» ووزير التربية «شكري». ويرجع إعداد القسم الأكبر من مشروع اللجنة المركزية الى الدكتور «بهاء الدين شاكر».

«يجب إبادة الأرمن في أية مدينة او ضاحية حيث وجدوا، اما مسألة من أية مدينة يجب أن تبدأ الابادة، هذا امر نقرره انا ووزير الداخلية ونرسل لكم القوة الكافية (يشير هنا الى القوات المشكلة من المجرمين وقطاع الطرق الذين تراوح عددهم بين عشرة وعشرين ألفاً وسيطلق سراحهم من السجون لهذا الغرض). **هؤلاء يتربصون لقوافل الأرمن في مواقع قررناها نحن ووزير الداخلية «طلعت باشا»، الذي هو بدوره يأمر الموظفين في تلك المدن بأن يجمعوا الأرمن بحجة ابعادهم عن المنطقة الحربية ويرحلونهم، قافلتين كل يوم تحت حراسة العساكر من هذا الطريق الى تلك المنطقة بعد عملية الجمع، يبدأ العساكر بإرساهم عبر الطرق المعينة، ولدى وصولهم الى المكان الذي تنتظرهم فيه المرتزقة يسلم العساكر هذه القوافل اليهم ويرجعون. يقبض المرتزقة على الأرمن**

ويقتلونهم فورا. ومنعا لأي ضرر بالصحة العامة تدفن الجثث في خنادق حفرت خصيصاً لهذا الغرض. وتتكرر هذه العملية لحين إتمام الإبادة. اما فيما يتعلق بأملاك الأرمن من مال ومجوهرات فكل هذه الأشياء تعطى للمرتزقة».

كل ما كان يجهز للتنفيذ، مع الاستفادة من حالة الفروضى الناتجة عن الحرب كان يختلف تماماً عن المجازر الحميدية التي كانت غايتها اخماد القضية الأرمنية وزرع الرعب بين ابناء الشعب الأرمني. ولكن هذه المرة، سعت هذه المخططات الى دفن القضية الأرمنية نهائياً وذلك بإبادة الأرمن كافة. وهذه الخطة أخضعت مراراً لدراسات مسبقة مع تحديد جميع الامكانات والوسائل في تفاصيلها.

اما دور «الاتحاد» ولجانه المحلية فكان دعم الحكومة التي وافقت على مشاريع الحزب بينما كان على الأئمة متابعة تحريض الأتراك ضد الأرمن بمساندة «الاتحاد» لدفع المسلمين للاشتراك معهم في القتل والنهب. وكان على الحكومة فتح ابواب السجون امام الآلاف من اللصوص المجرمين وتزودهم بالأسلحة. على ان تهتم لجان «الاتحاد» المحلية بتنظيم هؤلاء اللصوص والمجرمين المكلفين بإبادة القوافل على الطرق والموظفين ان يكونوا «مخلصين» في تنفيذ الأوامر الصادرة من المركز بحذافيرها، ولهذا السبب اختاروا الولاة والقائم مقامين من بين اولئك المعروفين بعدواتهم اللدودة للأرمن. بدل كل الذين كان «الاتحاد» يشك في امر إخلاصهم له. البرقيات التي بعثها وزير الداخلية «طلعت باشا» الى الحكومة المحلية، تثبت جميعها ان المجازر الأرمنية كانت مخططة ومدروسة سابقاً. وهو مشروع له روابط وثيقة مع تعزيز العقيدة البانطورانية. ولعل البرقية المرسلة من وزارة الداخلية الى والي حلب هي الأبلغ في هذا الصدد.

«مع انه سبق أن اتخذ قرار ابادة العنصر الأرمني الذي سعى منذ أجيال الى زعزعة أساسات الحكومة المتينة، والذي اعتبرته الحكومة بلية يُحذَرُ منها. ولكن معطيات الزمن الماضي لم تمنحنا

الفرصة لتحقيق الغاية المقدسة. اما الآن، فقد زالت كل العوائق وحان الوقت ليتخلص الوطن من هذا العنصر الخطير. لذا يوصيكم، بان لا تؤثر المشاهد الأليمة على عزمكم. مع القضاء على كيانهم، كافحوا بكل قواكم لمحو الاسم الأرمني من تركيا. كونوا حذرين بان الشخصيات المعنية لهذه القضية يجب ان تكون مخلصة للوطن».

كانت هذه عملية مجزرة مخططة ومدروسة، لم يشهد مثلها التاريخ من قبل. واذا كانت المسؤولية الأولى لهذه المجزرة تقع على عاتق الحكومة التركية وحزب «الاتحاد»، فان المسؤولية الثانية تقع على عاتق الشعب التركي الذي اشترك في تنفيذها بكل طبقاته وغرائزه الاجرامية.

أخذت الأحداث مجراها في أعقاب هجمات الجيش التركي على الجبهة القوقازية في شهر كانون الثاني من عام ١٩١٥. تعرض الأرمن في مدن: «ارتوين»، «ارضانوش» والقرى المجاورة لاعتداءات من قبل الاكراد الحميديين ومن الفرق المؤلفة من اللصوص والمجرمين. هنا سُجّلت اولى الأعمال الظالمة. فيما بعد، فشلت الحملة التركية، فتمركزت قواتها المهزومة مع الأكراد الحميديين والعصابات في سهول مدينة «ألاشكيرد»، حيث بدأت مجزرة جديدة على نطاق أوسع وصلت اطرافها حتى إقليم «فان» وشواطىء بحيرة «اورميا». ولقد ترأس صهر «انور باشا»، «جودث»، مع احد اقربائه «خليل»، الجيش التركي وزحفوا نحو ايران مستهدفين القرى الأرمنية والسريانية. بينما كان الأرمن يهربون الى كل الجهات كالطيور الهاربة من الجوارح باحثين عن ملجأ يحتمون فيه. عَبَرَ الكثيرون منهم الحدود الروسية ونجوا، وتخلص بعضهم بعد الهجوم المضاد للجيش الروسي. هكذا بدأت قوافل المهجرين تتجه نحو «ايتشمياذزين».

إحتج نائب حزب الطاشناق في «فان» الاستاذ «فراميان» الى

«جودث باشا» والى والي «ارضروم» «تحسين بك» في ١٦ كانون الثاني عن الأحداث الأليمة. الاحتجاجات التي ستأتي لاحقاً في المستقبل، هي ايضاً، ظلّت بلا نتيجة الى ان وقع الارمن في «فان» تحت تهديد الابادة العامة.

ركزت الحكومة اهتمامها على الأرمن المحتشدين في الأقاليم الشرقية كما ركزت على القرية الجبلية «زيتون» في «كيليكيا» التي اشتهرت ببسالة وشجاعة أبنائها وبمحبتهم للحرية. كان من المفروض ان أولى الضربات ستكون من نصيب هذه المناطق. إذ منذ إندلاع الحرب العالمية، كل المحاولات الهادفة الى تحريض «زيتون» بقيت من دون جدوى، مثلاً: التجنيد الاجباري، جمع السلاح، مداهمات ومصادرات، ضرب وقتل... كلها لم تتمكن من حث ابناء «زيتون» اللجوء الى الثورة. الحكومة لم يكن لديها اية حجة لقمع عش النسور هذا. ولكن تصرف الشبان اللاواعي افسح المجال لاستقدام لواء كبير من حلب. فلقد استقبل أهالي «زيتون» اللواء القادم بالراية البيضاء، وعبّروا لهم عن استعدادهم للمساعدة في إلقاء القبض على الذين لاذوا في الدير المجاور للقرية. لم ينجح الجيش في إلقاء القبض عليهم، فأحرق الدير ونفى نحو ثلاثمئة من رجال «زيتون» القادرين، قسم منهم، حوالي الثمانية آلاف سبقوا عنوة الى «قرابونار» في ولاية «كونيا». اما السكان الباقون في القرية فقد اقتيدوا الى «دير الزور» حيث وصل القليل القليل من بقاياهم فقط.

إنتهجت الحكومة سياسة مختلفة في أرمينيا الشرقية عامة، وفي ولايتي «فان» «وبتليس خاصة، لأن عملية تهجير الأرمن من مدن «فان» و«موش» و«صاصون» لم تكن بالأمر السهل. لذا يجب (بنظر الاتراك) أن تستبدل القوة العنيفة بوسائل المراوغة المكر. ففي أواسط شهر شباط، وبعد رجوع «جودث باشا» من ايران، أبدى معاملة حسنة مع الأرمن في «فان» حيث كان بينهم «فراميان» و«ارام»

و«إشخان»، الذين كان سيتعاون معهم «جودث باشا» لإلقاء القبض على المشاغبين. ولكن شرط أن يعطيه الأرمن ثلاثة آلاف عنصر للجيش. وقد تشكلت اللجان للذهاب الى المناطق.

في هذه الأثناء، سُجلت اشتباكات بين الأكراد والأرمن في «شاضاخ» وإثر ذلك طلب «جودث باشا» من قادة حزب الطاشناق الذهاب الى تلك المنطقة لتهدئة الحالة. تم تعيين «إشخان» مع رفاقه الثلاثة، ولكن، في ليلة ١٦ نيسان، قتل الأربعة بأمر من «جودث باشا» في القرية التي نزلوا فيها. وفي اليوم التالي، استدعى «جودت باشا» «فرامیان» و«ارام». ولدى وصول «فراميان» الى مدخل المبنى الحكومي إعْتقِلَ وأرسل الى «بتليس» ومن بعدها الى «ديار بكر» ولكنه قتل على الطريق.

مع وصول الإمدادات والقوة المطلوبة من «أرضروم» أَمَرَ «جودث باشا» ببدء الإبادة في «أرجش» و«وادي الأرمن» بينما هو يستعد للهجوم على الأحياء السكنية في «فان». وكان يهددهم بقصف المدينة بالمدافع اذا لم يستجيبوا لشروطه. عندها أدرك الأرمن نوايا «جودث باشا» وباشروا بتحصين مراكزهم في «أيْكَسْدَان».

وفي ٢٠ نيسان، إندلعت الحرب، وكانت شرارتها حادثة اغتصاب إمرأة أرمنية من قبل جنود أتراك دخلوا المدينة ومن ثم قتلوا الشبان الأرمن الذين جاؤوا للدفاع عن هذه المرأة. دامت المقاومة حتى ١٦ أيار الى أن غادر الأتراك المدينة مع قواتهم والسكان. وفي ١٨ أيار، وصلت الفرقة الفدائية المتقدمة الى «فان». وفي اليوم الثاني، دخلت القوات الروسية المدينة.

بعدها، إستغلّت الحكومة التركية حادثة «فان» واعتبرتها محاولة سابقة لثورة ارمنية مدروسة لطعن الجيش التركي في الظهر. وما أتى من وصف في تقرير المرسلين الامركيين المقيمين في «فان» عن المقاومة الأرمنية، يفيد بأن الأرمن لم يلجأوا الى المقاومة إلا عندما شاهدوا وسمعوا كل ما حدث في القرى الأرمنية المجاورة. وفي هذا الوقت،

كانت الحكومة التركية تبرىء ذاتها امام الرأي العام لعملياتها الإجرامية في المدن والقرى الأرمنية نتيجة حادثة «فان» التمردية. لقد قامت الحكومة بإبادة الأرمن على جبهات القتال حتى في المناطق الحدودية وهجّرت اهالي «زيتون» عمدت الحكومة التركية الى وسائلها التقليدية وازدادت من أعمال القمع مثل الاغتصابات والمداهمات، سرق، نهب وقتل، سوق الذكور عنوة الى الجبهات القتال، واستخدامهم كحمّالين في الطوابير العسكرية.

وكان للأكراد الساكنين في المنطقة حصة كبيرة بالإشتراك في عمليات النهب والسرقة. لقد تسلح الأرمن بالصبر واكتفوا بالاحتجاجات التي بعثها الاسقف المحلي ونائب الحكومة «فاهان بابازيان» الى الحكومة، فيما زُجّ الأرمن الباقون في السجون ومات البعض منهم شنقاً.

في أواخر أيار، توقفت السرقات لفترة قصيرة، أخذت تتودد للشعب الأرمني المتروك لمصيره والذي يَئِسَ وخابت آماله. اما سبب التغيير الفجائي في سياسة الحكومة التركية، فكانت تحركات الجيش الروسي الذي وصل الى «خلاط» واقترب من «بيتليس». قدوم الجيش الروسي رفع من معنويات الأرمن في «دارون». ولكن الروس، لم يكادوا يصلوا مدينة «بيتليس» حتى أبيد الأرمن فيها بعد على يد الأتراك الأكراد.

وفجأة، إنسحب الجيش الروسي، من دون أي مبرر عسكري، من المناطق التي احتلها واضطر الأرمن في «فان» و«فاسبوركان» الذين عاشوا مدة أربعين يوماً، إستقلالاً ذاتياً، الى الإنسحاب مع الجيش الروسي رغم الحصار المضروب حول المدينة. تكفّلت الفرق الفدائية الأرمنية حماية المهاجرين في طريقهم الى «يريفان» و«أيتشميادزين» نحو ١٨٠٠٠٠ شخص. كررت القوات الروسية مرات عدة تحركاتها مداً وجزراً. ولكنها لم تدخل مدينة «دارون»، بل كانت الحكومة الروسية هي أيضاً تحضّر مخططات

لاحتلال وطن الأرمن، لكن **على الطريقة اللوبانوفية**، أي بعد تفريغ الوطن من المواطنين. . .

. . . بعد إنسحاب الروس في بداية حزيران، حاول الأتراك، بعد أن فشلوا في «فان» الأخذ بالثأر من أهالي «دارون». فتعرضت الأحياء السكنية في «موش» لقصف مدفعي عنيف. وبدأت معركة اليأس بين الأرمن الذين كانوا يدافعون من داخل بيوتهم المتهدمة، ومتنقلين من حي متهدم الى آخر، ولكن بلا جدوى. ولكي لا يقعوا في يد العدو أحرق الكثيرون منهم بيوتهم واستشهدوا بين النيران. وفي اليوم التالي للقصف، بقي من سكان المدينة ما بين عشرة وعشرين ألف شخص عزموا على الخروج من المدينة التي تأكلها النار. ولكن أثناء خروجهم كُشِفَ أمرهم وتعرضوا لنيران البنادق. ورغم ذلك، نجح النصف منهم بالفرار الى الجبال القريبة. وفي الصباح، جمع الأكراد الجرحى من المدينة وألقوهم في النار.

وجاء دور «صاصون». سبق أن تعرضت القرى الساحلية لمصير «موش». أحرقت قرى وطرق كثيرة، استشهدت النساء والأطفال بالمئات والألوف، والذي نجا، لجأ الى أعالي جبال «صاصون»، أي نحو ثلاثين ألفاً، حيث أصبح عددهم في الجبال ما يقارب الخمسين ألفاً مع سكان الجبل. منذ ذلك الوقت، لم تنجح الحكومة في قهر الجبال. أبناء «صاصون» كانوا على علم يقين بأن الشبان الأرمن الذين تجندوا في الجيش جُرِّدوا من السلاح، وقُتِلوا، لذا قرروا بالاّ يسلموا أسلحتهم الى الحكومة او يسمحوا لها بأن تأخذ المزيد من الشبان ليشتغلوا في الجيش.

أما وسائل المكر والتهديدات التي أصدرتها الحكومة بقيت دون نتيجة.

مئات من أبناء صاصون سُجنوا وأغتُصِبَت نساؤهم وبناتهم امام أعينهم، ولكن كل هذا لم يكن سبباً لتسرب الخوف والطعن

بشجاعة أبناء «صاصون» وبالتالي زعزعة مقاومتهم. وكانوا قد تصدوا ايضاً لهجمات من الاكراد.

بعد إبادة الأرمن في «موش»، جمعت الحكومة القبائل الكردية وأتت بجيش جرَّار يقدر بنحو ثلاثين ألف جندي، وحاصرت «صاصون»، وامتدت ذيول الاشتباكات حتى وصلت الى أعالي الجبال ضد أبناء «صاصون» القوات المعتدية شجاعة كبيرة بالرغم من أسلحتهم القديمة الطراز، والرصاصات المعدودة، ولكنهم اضطروا للانسحاب الى مرتفعات «أنضوك». هناك أيضاً، رغم ضراوة المعركة، لم تدم طويلاً، لأن الخمسين ألف كانوا بغالبيتهم من النساء والأطفال والمسنين. المؤونة لم تعد كافية. ذخيرة المقاتلين نفذت، فكانوا يكسرون البنادق ويقاتلون بالسكاكين. حتى النساء شاركن بالحرب، وكن يقفزن من أعالي الصخور كي لا يقعن في أيدي العدو.

... في ٥ آب سقطت «انضوك» وجبال «صاصون» صُبِغَتْ بالدم. ولكن الناجين منهم، ومن بينهم «روبين» و«كومس» قاموا بتشكيل فرق لشق الطريق للدخول الى المنطقة الروسية. فلم ينجح منهم سوى القليل، لأن الأغلبية قُتِلوا برصاص الأكراد والجيش الذين إقتفوا آثارهم. عدد قليل منهم نجح باللجوء الى المغاور والمرتفعات راجياً وصول الجيش الروسي الذي كان يسمع دوي مدافعه. ولكنه كان يتعذر عليهم الدخول الى «دارون» لإنقاذ شعب يبكي دماً.

في أوائل ربيع وصيف عام ١٩١٥، وفي أعقاب وقوع جرائم دموية في البقاع الأرمنية، كان الأرمني في اسطنبول يجهل تماماً ما حدث، وذلك بسبب قطع الاتصالات، الى أن جاء دورهم ليلة ٢٤ نيسان، عندما اعتقلت الجندرمة مئتين وخمسة وعشرين (٢٢٥) شخصاً من رؤساء ومفكري الأرمن، ثم وصل عدد المعتقلين الى ستمئة (٦٠٠) شخص. كلهم من الشخصيات الذين يشغلون

مناصب رفيعة ومحترمة في الحكومة التركية. فهم المفكرون، الأدباء، رجال الدين، حزبيون الخ... بتعبير آخر، أنهم نخبة الأرمن ودماغهم المفكر، لأن التي تقضي على الرأس تشل معها كل أعضاء الجسم. المعتقلون توجهوا تحت حراسة الجندرمة من محطة «حيدر باشا» الى «أنقره».

بعد يومين من هذا الاعتقال الواسع النطاق، عقدت السلطات الشعبية الأرمنية اجتماعاً في البطريركية قررت مراجعة الحكومة للإستفسار عن سبب عدم الثقة بالأرمن. تألف الوَفْد من البطريرك «زاوين» والاسقف «توريان» والسادة «كريكور زوهراب» والدكتور «تافيتيان»، راجعوا الحاكم «سعيد حليم باشا». جواب الحاكم عن سؤال الوفد كان بأنه عُثِرَ على كميات كبيرة من الأسلحة عند الأرمن في «فان» والمنطقة المجاورة ولهذا السبب جاء امر الاعتقالات من السلطات العسكرية، وهذه الإجراءات ليس لها أي هدف آخر سوى الحفاظ على سلامة الأمن والاستقرار الداخلي، والذين اعتُقِلوا هم فقط رؤساء أحزاب.

أُخذت احتجاجات الوفد بعين الاعتبار وَوُعد أنه ستُبذل جهود لعدم انتشار حملة الاعتقالات. وتلقى الوفد جواباً مماثلاً من وزير الداخلية «طلعت باشا» الذي رغم اعترافه بأنه لا يوجد أي اثبات على أية حركة أرمنية ضد الحكومة، ويضيف: «كل أرمني عمل من أجل تأسيس أرمينيا مستقلة، أكان بواسطة الكلام او القلم او العمل أو أنه قادر على القيام بذلك، يعتبر عدواً للحكومة التركية، وفي ظروف كهذه يجب عليهم ان يُعْزَلوا».

لم تُسفر المراجعات عن أية نتيجة، وبعد أيام قليلة في ٢٩ نيسان، طُلِبَ من الأرمن في اسطنبول تسليم أسلحتهم الى الحكومة. تمت عملية التسليم، ولكنها لم تكن كافية لاثباتها كبرهان عن «استعداد» الأرمن للثورة ضد الحكومة. وفي خضم هذه الأحداث، بقي «زوهراب» و«وارتكس» يتمتعان بحريتهما، وما زالا

يؤمنان بأنه من الممكن، عن طريق **الاتصالات** والصداقة مع كبار المسؤولين وأعضاء الحكومة، جعل «الاتحاد» بعيداً عن الشك في ولاء الأرمن وبالتالي إرجاع المنفيين الى ديارهم.

في ١٢ ايار، في منزل «طلعت باشا» فهم «وارْتَكس» نية «الاتحاد» التي أظهرها أحد كبار مسؤوليهم عن إبادة الأرمن، وأردف «طلعت باشا» في حديثه مع «وارتكس» «في أيامنا الضيقة العسيرة (ملاحظة للحرب البلقانية) إستغليتم أوضاعنا الصعبة وفرضتم علينا مجدداً فتح ملفات قضية الاصلاحات الأرمنية. لهذا السبب نحن بدورنا نستغل الفرصة المتاحة لنا ونبعثر شعبكم بشكل لن يعود بامكان أحدكم الاهتمام بقضيته الى خمسين سنة».

ويسأل «وارْتَكس» «طلعت»: «هذا يعني أنكم مصممون على متابعة العمليات التي بدأها عبد الحميد الثاني».

فأجاب «طلعت»: «نعم».

بعد ذلك، عندما كان كل شيء على وشك الانتهاء، رفض «طلعت باشا» بنفسه تدخل سفير الولايات في إسطنبول الى جانب الأرمن. كان يقول بغطرسة: «فيما يتعلق بتسوية القضية الأرمنية، كل ما حققه السلطان عبد الحميد الثاني خلال ثلاثين سنة، حققته أنا في ثلاثة أشهر.

وبعد عشرة أيام من هذا اللقاء، إعْتُقِلَ «وارْتَكس» و«زوهْراب» واقتيدوا الى «كونيا».

الفرقة الأولى المرسلة الى أنقره، أصبحت مؤلفة من خمسة وسبعين (٧٥) شخصاً بعد أن كان مئتان وخمسة وعشرون (٢٢٥) من بينهم: «روبين زارتاربان»، «خاجاك شاهريكيان»، أرسِلوا الى «أياش»، وقُتِلوا هناك. أما القسم الباقي من الفرقة المئة والخمسين فقد أرسلوا الى «تشانْكرْ» حيث أبيدَ معظمهم بوسائل بربرية، منهم الشاعر «دانيال واروجان» والطبيب «روبين سيفاك». لاقت الفرق

الباقية المصير نفسه وهي في طريقها من «أنقره» الى «دير الزور». «زوهْراب» و«وارْتكَس» أخِذا الى المحكمة العسكرية في «ديار بكير» للمحاكمة.

«أكْنوني» كان في طريقه الى «ديار بكر» مع الاثنين للمحاكمة، فقُتِلوا في طريقهم من «أورفا» الى «ديار بكر» على يد العصابات المنظمة التي تلقت أمراً خاصاً بقتل هذه الشخصيات الثلاث.

بعد هذه الاحداث، باشرت الحكومة بإجلاء الأرمن عن تركيا. لقد تم نفي الأرمن من المناطق الشرقية وفي الأناضول في وقت واحد، أي في حزيران، تموز وآب. ما عدا الأحداث التي سجلت في مناط «الاشْكَرْد»، «فاسْبُوراكان»، «دارون»، «زيتون» وبعض المناطق في «كيليكيا».

بينما كانت سياسة الحكومة لإبادة الأرمن في «دارون» و«فاسْبُوراكان» هي القتل، كانت، في المناطق الأخرى، محو أثر الأرمن بالموت البطيء. لو استطاع الأرمن ان يُظهِروا أية مقاومة لكانت كل المخططات الحكومية قد منيت بالفشل. ولهذا السبب، منذ اندلاع الحرب العالمية لجأت الحكومة الى طرق عديدة لمنع الأرمن من القيام بأي نوع من الثورة. لقد أعلن منذ الأيام الأولى للحرب بأن الرجال الأرمن الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والخمسين، يعتبرون مجندين كنتيجة حتمية لأمر التعبئة العسكرية العامة، فضلاً عن أن الأرمن حاربوا على جهات «القوقاز» و«الدردنيل» بشجاعة وولاء يُفْتَخر بهما، ولكن فجأة، وبأمر من وزارة الحربية جُرِّدَ الجنود الأرمن من السلاح، وخُصِّصوا فقط للعمل الشاق في ورش الجيش. ولكن هذا ايضاً لم يدم طويلاً. لقد علم فيما بعد بأن الجنود الأتراك كانوا يحاصرون الجنود الأرمن المجردين من السلاح ويرمونهم بالرصاص او يشدونهم مربوطي اليدين الى المناطق المقفرة ويقتلونهم هناك. وفي أغلب الأحيان، كان الأرمن يُجْبَرون على حفر خنادقهم ـ مقابرهم.

. . . لم يبقَ في المدن والقرى الا المسنين والأطفال. طلبت منهم الحكومة تسليم أسلحتهم، لأن «الاتحاد» بعد الثورة المعادية للحكومة السلطانية في ١٩٠٩ و١٩١٢ وزع على الأرمن في بعض المناطق أسلحة ليدافعوا عن الدستور. ولكن بتسليم الأسلحة لم يتخلص الأرمن من المضايقات. كان الجنود الأتراك يداهمون البيوت بحثاً عن مخابىء للأسلحة او كانوا يدخلون القرى ويحددون الكمية وعدد الأسلحة التي يجب على القرويين تسليمها. ولكن الكمية التي تحددها السلطات كانت تفوق ما كان بحوزة الأرمن.

. . . وهنا يبدأ عذاب الموت. . . كانوا يجمعون الرجال في الساحة ويعذبونهم بطرق لا انسانية، ينزعون أظافرهم، يجلدونهم «الفلق» يشدوهم من شعرهم، يحرقون أجسامهم بالحديد الحامي، حتى الموت. . وفي مناطق كثيرة، كان الأرمن يبتاعون الأسلحة بالمال من الأكراد، علّهم بذلك يتخلصون من التعذيب ويسلمون هذه الأسلحة للحكومة. ولكن كل هذه الاجراءات كانت فقط لتُسجل في تقرير الموظف الحكومي ظاهرة وجود أسلحة عند الأرمن كبرهان لثورة تستعد لها.

أما الحلقة الثانية، فقد استمرت من ٢١ نيسان حتى ١٩ أيار. عندما إعْتُقِلَ كبار المسؤولين الأرمن بالمئات من المدن. بعد عدة أيام من التعذيب في السجون، كانوا يؤخذون الى أماكن خالية من السكان ويُعْدَمون هناك من دون محاكمة. إعْتُقِلَ ستمئة (٦٠٠) شخص في «أرضروم»، خمسمئة (٥٠٠) في «سباسْدْيا»، ثمان مئة (٨٠٠) في «ديار بكير» ومئتان (٢٠٠) في «قيساريا». أما في المدن الصغيرة فقد اعتُقِلَ ما بين عشرين ومئة شخص. والغاية من ذلك؛ هي التخلص من الأشخاص الذين يشكلون نخبة الشعب كي يبقى هذا الشعب بلا مرشد او رئيس او مدافع. وكذلك الأمر بالنسبة للقرى. منعت المراسلات فكانت كل قرية تجهل ما يجري في القرية المجاورة. وبذلك أصبحت في عزلة تامة.

في حزيران بدأ الجلاء الكبير. قبل أسبوع او أسبوعين، كان

المنادي، وأحياناً الجنود يطوفون الشوارع الأرمنية معلنين بأنه يجب على كل شخص عمره ما بين الخامسة عشرة والسبعين، أن يتقدم الى مقر الحكومة. وفي اليوم المحدد، كان جنود الأتراك يلقون بالمجتمعين هناك في السجون ليسفروهم بعد يوم او يومين. كانوا يعلنون أن السفر سيدوم طويلاً، ولكن لم يعطوهم الوقت الكافي للإستعداد. الأغنياء منهم الميسورون إستأجروا عربات للنقل، التي تكون الحكومة قد أتت بها. وفي مناطق بحر الأسود، مثل «درابيزون» و«كيراسون» و«ريزا» و«أوردو» حُمل الأرمن بالسفن الى أعماق البحر وتُركوا هناك عرضة للغرق. وبعد نحو أسبوع أبلغت الحكومة النساء والأطفال أنها قررت إلحاقهم بأزواجهم. فكانوا أحياناً يسمحون لهن ببيع ممتلكاتهن المنقولة دون توفر من يخمن قيمة الأموال. وأحياناً أخرى كانوا يختمون أبواب بيوت الأرمن ويسلمون النساء أوراقاً كي يطمئنّ الى أنهن بعد رجوعهن سيجدن كل شيء في محله. لكن البيوت، كانت تتعرض للنهب والسرقة من قبل الجيران الأتراك والحشود الآتية من مناطق مختلفة. كان يحق للنساء الشابات والفتيات حق المكوث في ديارهن شرط أن تعتنقن الإسلام وتتزوجن فوراً وتتخلين عن أطفالهن الذين كانوا يُختَشَدون في مياتم خاصة بالحكومة ليتلقوا تربية إسلامية. لكن حق الاختيار هذا لم يكن مسموحاً في كل المناطق، ذلك لأن الحكومة فرضت الجلاء في بعض المدن مهما كان الأمر حتى الذين قبلوا اعتناق الاسلام.

كل قافلة كانت مؤلفة من مئتين الى اربعمئة شخص (٢٠٠-٤٠٠) اكثرهم من الرجال، ترافقها كتيبة من الجنود او حسب الحاجة. الهدف من مرافقة الكتيبة لها هو حماية الفرق من قطاع الطرق المجرمين. بعد انطلاق هذه القوافل من مقرها وابتعادها بقليل كان سائقو العربات يتوقفون ويرفضون متابعة السير، وهنا تبدأ المساومة، ولكن «شفاعة» الجنود كانت تقنعهم بمواصلة السير بعد أن يقبضوا المزيد من الاجرة ليتوقفوا بعد مسافة قصيرة تاركين الركاب وأغراضهم على الأرض. قافلات الرجال لم تكن تبتعد كثيراً

حتى تجد نفسها محاصرة بالعصابات المسلحة التي كانت تقوم بدور الأكراد في المدن الداخلية والأقاليم. هذه العصابات المشكلة من قبل اللجان المحلية «للاتحاد» تراقب وصول القافلة، ولدى وصولها يتراجع جنود القافلة ويبدأ أعضاء العصابات بإطلاق الرصاص على الرجال حتى موت آخر أرمني فيها. وبعدها تبدأ السرقة، يهجمون على الجثث ويمزقون الأحشاء. بحثاً عن قطعة ذهب مبتلعة. بعد انتهاء عملية النهب، كانوا يقذفون الجثث في الأنهار او يدفنونهم في حفرات كبيرة. أحياناً، كانوا يتكاسلون بالالتزام بالقرارات والأوامر. فيما يتعلق بقوافل النساء لم تسجل حوادث قتل بل حوادث سرقات. عند مرور القافلة بمدينة ما، يسمح للأتراك والأكراد باختيار المرأة او الفتاة التي اعجبوا بها وذلك بسعر رخيص يكاد يكون مجاناً. الجميلات منهن كن يُغْتَصَبْنَ عند الوقوف في كل محطة وكان الجنود «الحراس» يشتركون في عمليات الاغتصاب أيضاً.

في الطريق، كانت القوافل تتقلص نتيجة رحلة شاقة تستغرق أشهراً لا يستطيع تحملها حتى ذوي البنية القوية. حكم على النساء وعلى الأطفال والعجزة والمرضى بالسير من دون حماية ودون توقف في أية محطة تحت شمس الصيف المحرقة، محرومين من الأكل والشرب. وعندما كانوا يصلون الى نهر او ينبع كان الجنود يبعدونهم بقوة السلاح مانعينهم من ارواء عطشهم الطويل. أما وضع الحبالى كان أصعب بكثير، والقليل منهن نجحن في متابعة السير. بعضهن ولدن على الطريق، لكن الجنود لم يشاؤوا ولو للحظة واحدة أن يتوقفوا، بل كانوا يأخذون المولود بوحشية بشعة، ويقذفونه بعيداً، او يحطمونه على صخرة. كان عدد المرحّلين يقل، ليس بسبب السرقات والخطف فحسب، بل، وخاصة، بسبب الوهن والضعف الجسدي نتيجة الارهاق. وكل من كان يتعذر عليه السير، تنحط قواه ويقع على الأرض، فتأتي ضربة قبضة سلاح تدفعه نحو رمقه الأخير. ولا توجد كلمات تصف تلك الكائنات البشرية التي تحوّلت الى كُتل من العظام بعد مسيرة أسابيع طويلة بين الجوع والعطش.

ماذا بقي من الأرمن في غربي تركيا؟

عدا الخسائر الفادحة في القيم الحضارية والإرث الثقافي، خسر الأرمن بين سنتي ١٩١٥ و١٩١٦ ما يزيد على مليون شخص. هذا حسب الإحصاءات التي توصل إليها الدكتور الألماني «ليبسيوس» (Dr. Johannes Lepsus) يشير فيها، أنه استشهد اكثر من مليون أرمني من جراء المجازر،

- ٢٠٠ ألف ظلوا في موطنهم،
- ٢٥٠ ألف لجأوا الى القوقاز،
- ٢٠٠ ألف استطاعوا البقاء على قيد الحياة في العراق،
- ٢٠٠ ألف إمرأة وطفل اعتنقوا الإسلام او عاشوا معهم.

في الواقع، لقد تهجر مليونا أرمني كانوا يعيشون داخل حدود تركيا العثمانية السابقة. هذا عدا عن الذين كانوا في اسطنبول وتركيا الاوروبية. واذا أخذنا بعين الاعتبار كل الذين لجأوا الى القوقاز أثناء الأحداث أي نحو ٢٥٠ ألف أرمني، يكون لدينا إحصاء عن ٤٥٠ ألف أرمني تخلصوا من المجازر. اما الباقون أي ١,٦٠٠,٠٠٠ أرمني فقد سيقوا من موطنهم نحو «مسلخ» الحكومة. ولكن يصعب علينا بشكل مفصل تحديد عدد أولئك الذين نجوا من الموت. ولكي تكون لدينا فكرة تقريبية حول عدد الضحايا علينا أن نضع لوحة لمقارنة عدد الأرمن قبل وبعد الحرب. حسب قائمة الاحصاءات لعام ١٩١٤ كانت إحصاءات الشعب الأرمني تشير الى:

- أرمينيا الغربية والمناطق الأخرى في تركيا	٢,٠٢٦,٠٠٠
- أرمينيا الشرقية والمناطق الأخرى في روسيا	٢,٠٥٤,٠٠٠
- الأرمن خارج البلاد (في المهجر)	٣٩٠,٠٠٠
المجموع	٤,٤٧٠,٠٠٠

أما حسب قائمة الاحصاءات لعام ١٩٢٦، فكانت تقدر بـ٢,٩٠٠,٠٠٠ أي ما يشير الى خسارة ١,٦٠٠,٠٠٠ شخص،

وذلك بعد المجازر بعشر سنوات. يفترض بـأن ٤٠٠,٠٠٠ على الأكثر استشهدوا إبّان الحرب العالمية الأولى على جبهات مختلفة، وفي فترة إعلان الجمهورية الأرمنية المستقلة، ومن ثم في فترة دخول ارمينيا تحت الحكم السوفياتي بالاضافة الى تفشّي الأوبئة. وهكذا يبقى عدد ضحايا المجازر وما ألحق به ١,٢٠٠,٠٠٠. هذه القائمة اذا قارناها مع الحقيقة البحتة قد تكون أقل من أن يكون مُبالغ فيها، لأنه لم تؤخذ بالحساب نسبة نمو الشعب الأرمني خلال ما بين ١٩١٥ و١٩١٦.

من أجل تتويج عملية الابادة بنجاح، من دون أي خوف من أي تدخل او مانع خارجي، كانت الحرب العالمية الأولى، أفضل وامثل فرصة للحكومة التركية، كانت الحكومة التركية تعتقد بأنها بالإعلان عن البيانات المشوهة للحقيقة، وبإصدار الأوامر الصارمة التي تمنع التنقلات داخل البلاد والى الخارج، كانت تعتقد بذلك أنها ستبعد الانظار عما تفعله. لكن الأمر لم يظل وانكشفت الاسرار. وفي ٢٤ أيار من عام ١٩١٥ أنذرت الدول الثلاث فرنسا، انكلترا وروسيا الحكومة التركية بتوقيف المجازر والا تعتبر الحكومة التركية هي المسؤولة الأولى لما يحدث في البلاد. ولكن الحكومة التركية لم تستجب لمثل هذه الانذارات متنكرة لكل اللوم الذي صدر بحقها. لقد وصفت هول المجازر والتهجير بأنه «مجرد كذبة» وأنها من صياغة «الحلفاء». حسب بيان الحكومة التركية، ان الأرمن في «ارضروم» و«تَيرْتَشان» و«أَكَنْ» و«صاصون» و«بتيليس» و«مُوش» وكذلك في «كيليكيا» لم يكونوا أبداً موضع اهتمام الحكومة لأنهم لم يقوموا بأي عمل معاد لتلفت إنتباه الحكومة. كل هذه البيانات كانت تصدر في الوقت نفسه الذي كان يتم أثناءه جلاء بعض المدن الأرمنية، او يصل لبعضها الأوامر بالجلاء. وعندما انكشفت خفايا الأسرار، ولم يبقَ أمام الحكومة التركية وسيلة او طريقة لإخفاء الحقيقة بدأت تلوم الدول الحليفة لتحريضها الأرمن ضد الحكومة التركية لتشكيلها كتائب فدائية ولتحضيرها ثورة شاملة كشفت في «فان» و«زيتون».

ولهذا السبب، ولكون الحكومة مهتمة بأمن البلد قررت نفي رؤساء الأحزاب، ومن ثم نقل الأرمن المقيمين في أماكن فيها حرب الى أماكن آمنة. نجد أن الحكومة وقعت في التناقض اذ أنها نفت وأجلت جميع الأرمن من اسطنبول حتى البحر الاسود، من «كيليكيا» حتى الأناضول، ومن المناطق التي تبعد عن العمليات الحربية.

فالحكومة التركية كانت تعتبر كل المناطق منطقة حربية فيما عدا صحاري سوريا والعراق. فيما يتعلق بالكتائب الفدائية التي تنظمت عند اندلاع الحرب كانت مؤلفة من أرمن روسيا، فيما بعد من أرمن أرمينيا الغربية الذين تخلصوا من سيوف المجازر. ولكنها لم تكن ظاهرة جديدة، لأنه في كل مرة كان الجيش الروسي يحتل الاراضي التركية، كانت الكتائب الفدائية مع الشعب الأرمني تساعد الجيش الروسي من أجل إنقاذ إخوتهم الأرمن. تشكيل الكتائب الفدائية كان برهاناً قاطعاً على أن الحكومة، حكومة «الاتحاد»، في السنوات الست الأخيرة حرمت مواطنيها الأرمن من ادنى حقوقهم. والبيانات الموجهة الى الدول الحليفة والأرمن معاً كانت مبنية على الكذب للتملص من مسؤولية محكمة المستقبل.

محاولات فاشلة من أجل تبرير الذات حتى لو سجلت بعض الخيانات او حوادث جانبية، فان تنفيذ عملية المجزرة على شعب بأكمله عمل لا يُغْتَفَر له أبداً.

بعد تركيا، المسؤولية الكبيرة لإبادة الشعب الأرمني تقع على كاهل المانيا، لأنها كانت على علم يقين بمخططات الإجلاء والمجازر. ونفوذها يومها كان يسمح لها بتوقيفها. بعد انتهاء الحرب، نرى، في الوثائق الصادرة عن الحكومة الألمانية أن سفير المانيا في اسطنبول، «فانكنيهايم» (Wangenheim) لم يرغب بتوقيف المجازر فحسب، بل نجح في إقناع حكومته بأن تقف بالسر الى جانب حكومة الاتحاد لنقل الأرمن الى صحاري العراق لتؤمن للحكومة الألمانية اليد العاملة مجاناً من أجل تحقيق مشروع السكة الحديدية بين اسطنبول

وبغداد، خاصة **وإن الألمان** كانت لهم الرغبة بالاستقرار في تلك المناطق. من جهة أخرى، كانت للحكومة الألمانية معلومات موثوقة عن المجازر تصل من خلال التقارير المفصلة التي كان يعدها سفراء وعساكر ومراسلو الألمان في تركيا.. ولكن، رغم ذلك كانت الحكومة الألمانية تمنع نشر تلك الأخبار يومها الى درجة الإنكار والقول بأنها عارية عن الصحة، أو أنها لا تتطابق مع الحقيقة. لم يكتف الألمان بذلك، بل شوهوا هذه الحقيقة وأصدروا إشاعات لا أساس لها وبيانات محرّضة بحق الأرمن يتهمونهم بخلق الفوضى والتمرد والخيانة. وُجِدَ حتى في القرى التركية جنود ألمان وعملاء شاركوا علناً في إضطهاد الأرمن ومن ثم بتجارة النساء والفتيات الأرمن.

يجدر الذكر هنا، كرد جميل الى كل المرسلين والموظفين، وعلى رأسهم رئيس الجمعية الألمانية ـ الأرمنية الدكتور «لَيبْسِيوسْ» الذي بدافع شعوره الانساني الكريم لم يوفر أي مجهود في تلك الأيام السوداء في حياة الشعب الأرمني للتخفيف عن ألم شعب بقي بلا معين، ومن أجل إظهار الحقائق. كل احتجاجات هذه النخبة النجيبة من الناس، الذين لم يرغبوا بأن يروا اسم بلادهم ملطخاً باشتراكها بالإجرام مع البرابرة، لم تسمعها الدولة الألمانية التي كانت في الحرب الحليف الأقوى لتركيا والوحيدة التي كانت قادرة على وقف «يد الشر».

روسيا التي ألهبت حماس وآمال الأرمن في «القوقاز» في أوائل الحرب ووعدتهم باستقلال ذاتي على الأراضي التي ستحتلها من تركيا، لم تنو إيقاف يد الشر فحسب، بل فجأة غيرت سياستها. وكما لاحظنا أبقت قواتها في حالة المد والجزر لتفتح المجال امام تركيا لإبادة الأرمن في الأقاليم.

كان الروس يريدون بأن يأتوا بمهجري «ضون» و«كوبان»

وإسكانهم هناك. ولكن لم يكن من مصلحة روسيا إجتياح تلك المنطقة أو المناطق بسرعة، ما دامت المنطقة مكتظة بالأرمن.

وكان من المتوقع أن ينضم اليهم الأرمن الهاربين او المنفيين. روسيا، بنفسها، كانت من جهة أخرى تتفاوض مع حليفتيها انكلترا وفرنسا عن كيفية تقسيم الأراضي التي سيحتلونها من تركيا. فرنسا وروسيا تقاسمتا فيما بينهما الأقاليم الأرمنية والكردية.

عند إنتهاء الحرب وحتى تثبيت معاهدة السلام أصبحت الحقيقة واضحة بأن الحلفاء لم يحترموا الوعود التي أعطوها للأرمن، لذلك «الحليف الصغير»(*). بل أصبح واضحاً أكثر فأكثر أنهم لم ينفذوا تلك الإنذارات التي وجهوها الى الحكومة التركية، صاحبة مخطط المجزرة الأرمنية والمشرفة على تنفيذها خير إشراف.

بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار، لم تكن محاكمة الاتحاديين من الحلفاء في اسطنبول إلا تمثيلية امام العالم. وما نقل السفاحين الجزارين الى جزيرة مالطا، وإطلاق سراحهم، من بعدها، سوى لإبعادهم عن يد الأرمن المنتقمة.

وهكذا، وبعد أن تعرض الشعب الأرمني لاحدى أكبر المجازر في تاريخ البشرية فإن المسؤولين عنها لم يعاقبوا بعد، ودماء الملايين من شهداء الأرمن لا تزال بلا تعويض.

(*) الأرمن (م).

مطبعة
كاثوليكوسية الارمن لبيت كيليكيا
انطلياس

مطبعة
كاثوليكوسية الارمن لبيت كيليكيا
انطلياس